

Distr.
GENERAL

A/50/339
S/1995/667
8 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البنود ٣٩ و ٧٥ و ٨١ من جدول
الأعمال المؤقت*
قانون البحار
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الأبيض المتوسط
صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أود، بادئ ذي بدء، أن أشير إشارة واضحة إلى أن البعثة الدائمة لتركيا ليست مسؤولة عن بدء تبادل الرسائل هذا ولا عن مواصلته. غير أن البعثة لن تتوانى عن الرد على الادعاءات اليونانية، إذا لزم الأمر.

إن رسالة البعثة الدائمة لليونان المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ (A/50/303-S/1995/603) كلام هراء لا يستند إلى أي حجج وقائعية.

فالموقف التركي لا ينطوي على تهديد ولا يضمّر أهدافا توسعية. وقد كررنا في رسالتينا السابقتين، المؤرختين ٢١ حزيران/يونيه (A/50/256-S/1995/505) و ١٢ تموز/يوليه (A/50/279-S/1995/568)، أن تركيا ليست لديها أطماع إقليمية وأنها تحترم الوحدة الإقليمية لجميع جيرانها، بمن فيهم اليونان، احتراماً كاملاً. والآن، نود أن ندعو اليونان إلى أن تعلن أنها لا تضمّر أية أطماع إقليمية إزاء ما يسمى بـ "الأوطان السليبية".

A/50/150 *

وقد لا يكون ذلك يسيرا على حكومة اليونان. فالطبيعة التوسعية للسياسة الخارجية اليونانية تتجلى بأكثر من صورة. ويشهد على ذلك التشابه الشديد بين "مذكرة المطالب اليونانية" التي قدمتها حكومة اليونان إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٤٢ و"العقيدة العسكرية" الراهنة لليونان التي تستهدف "أوطان الهيلينية" بالمعنى المقصود في العصور الكلاسيكية. وفي عام ١٩٤٢، طلبت اليونان توسيع حدودها في الشمال الشرقي إلى جبال رودوب وفي الشمال الغربي إلى البحر الأدرياتيكي. وبالإضافة إلى إعادة ترسيم الحدود، أثيرت "مسائل" إيبيروس الشمالية وجزر الدوديكانيز وقبرص وتراقيا الشرقية باعتبارها من القضايا التي تهم اليونانيين بصفة مباشرة. ولا تزال هذه العقيدة تمثل التهديد الرئيسي لا بالنسبة إلى تركيا فحسب وإنما بالنسبة إلى السلم والاستقرار في كامل المنطقة أيضا.

وفيما يتعلق بمسألة الإرهاب، هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن حزب العمال الكردستاني يتلقى من اليونان دعما سياسيا ومعنويا وماليا وسوقيا. ويتبين من إفادات الحركيين في الحزب الذين تم توقيفهم في اسطنبول وإزمير في أواخر عام ١٩٩٤ ومطلع عام ١٩٩٥ أن الإرهابيين تلقوا التدريب في اليونان ثم أرسلوا إلى تركيا ليشنوا هجمات عنيفة ضد المنتجعات السياحية. كما أن المعلومات المتاحة مباشرة من الصحافة اليونانية عن الدعم الذي يقدمه أعضاء بارزون في البرلمان اليوناني إلى حزب العمال الكردستاني تقيم البيئة على "الحلقة اليونانية".

وفي العقد الماضي، راح ضحية الإرهاب في جنوب شرق تركيا نحو ٥ ٠٠٠ مدني، معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ من السكان المحليين، فضلا عن المعلمين والعاملين في المؤسسات الصحية. ولم تنسب اليونان بكلمة إدانة واحدة لهذه الحملة القاتلة. بل على العكس من ذلك، اتخذت من هذه الحملة سلاحا على تركيا في كفاحها المعلن من جانبها ضد أنقرة.

ويجدر باليونان، قبل أن تلقي المواعظ حول الحريات الديمقراطية، أن تظهر ذيلها من المعاملة المخزية التي تسومها للأقلية المسلمة التركية التي تنكر السلطات اليونانية حتى وجودها. لقد تعرض الأفراد من ذوي الأصل الإثني التركي، على مر السنين، لانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان شملت الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية وفرض القيود على حرية الحركة والتعبير، والتدخل في حرية ممارسة الشعائر الدينية، وإنكار الهوية الإثنية، والمعاملة المهينة والتمييز على أساس الأصل الإثني. ومن الأمثلة على ذلك المادة ١٩ السيئة الذكر من قانون الجنسية اليونانية، التي تنص على أنه يجوز تجريد المواطنين اليونانيين الذين ليسوا من أصل إثني يوناني من جنسيتهم بمرسوم إداري. إن هذا الموقف التمييزي المتجلي في هذه المادة التي تستهدف الأقلية التركية لدليل واضح على سياسة اليونان تجاه مواطنيها أنفسهم.

واليونان، برفضها مرة جديدة المشاركة في حوار مجد، تثبت بجلاء أي الطرفين يثير التوتر في بحر إيجه. وهذا الرفض اليوناني نابع من نهجهم التوسعي في بحر إيجه. والواقع أن اليونانيين يزعمون

أن لهم حقوقاً إقليمية خارج حدودهم، ثم يقدمون هذه الحقوق على أنها غير قابلة للتفاوض. وبسبب هذا النهج غير المقبول بالذات تأبى اليونان فتح أي شكل من أشكال الحوار.

وعلى الرغم مما تقدم، أود أن أكرر أن الدعوة التي وجَّهتها تركيا لإقامة حوار مجد وبناء يرمي إلى حل المسائل العالقة بين البلدين لا تزال قائمة.

وأرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٩ و ٧٥ و ٨١ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينال باتو
السفير
الممثل الدائم
